

الاستثمار في قطاع الطاقة الفلسطيني

د. معتصم فؤاد بعباع
كلية الهندسة – جامعة النجاح الوطنية

مقدمة

يعتبر قطاع الطاقة أهم قطاعات البنية التحتية لأي دولة من دول العالم، حيث أنه يعتبر المصدر الأساسي للقوة المحركة للصناعة، ووسائل المواصلات، وأجهزة الرفاهية للإنسان. ويعد توفير الطاقة بتكلفة اقتصادية منخفضة واحداً من أهم ركائز تطور الأمم وازدهارها ورفاهية مواطنيها.

وحيث أن مصادر الطاقة غير متوفرة للعديد من دول العالم فإن هذه الدول تبقى معتمدة على غيرها من الدول لتوفيرها. وبالتالي فإن هذا الاعتماد بما فيه من تكلفة عالية وأحيانا مخاطرة من حيث توفره بطريقة مضمونة ومستمرة قد يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتلك الدول. وليس غريبا أن تستعمل مصادر الطاقة كسلاح بيد من يمتلكها للضغط على من يحتاجها لتحقيق مطالبه العادلة أو غير العادلة أحيانا. ومن هنا نجد الصراع الدولي الكبير للسيطرة على مصادر الطاقة والتحكم بها.

وبالنسبة لفلسطين، فإن مصادر الطاقة الطبيعية المكتشفة محدودة جدا. وما تزال الطاقة اللازمة للصناعة والحياة اليومية تستورد من الخارج وعلى وجه التحديد من إسرائيل بتكلفة عالية جدا، ناهيك عن الخطورة الكبيرة في ضمان استمرارها حيث التهديدات المستمرة بقطعها لأسباب سياسية أو مالية. الأمر الذي إذا حصل لا سمح الله فإنه سيثقل الحياة في فلسطين بشكل كامل.

التخطيط الاستراتيجي لقطاع الطاقة

بناء على ما سبق يمكن لنا أن ندرك مدى أهمية التخطيط لهذا القطاع، ولهذا نجد أن معظم دول العالم المتحضر قد وضعت مخططات إستراتيجية لهذا القطاع من أجل ضمان توفير الطاقة لمواطنيها بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى درجة من الأمان من حيث توفره باستمرار وبنوعية عالية. والمخطط الاستراتيجي لقطاع الطاقة يجب أن يحوي العناصر الأساسية التالية:

- 1- تحديد مصادر الطاقة المتوفرة محليا Local Energy Sources وكيفية استغلالها إلى أبعد حد ممكن لتقليل الاعتماد على الآخرين وتوفير العملة الصعبة.
- 2- تحديد أنواع الطاقة المختلفة والمصادر التي يمكن الحصول على هذه الأنواع منها وتكلفة كل نوع من هذه الأنواع.
- 3- تحديد نسبة كل نوع من أنواع مصادر الطاقة من الطاقة الكلية المستهلكة في الدولة (Energy Share) للوصول إلى أعلى درجة من التوفير الاقتصادي وتقليل مخاطر الهزات العنيفة نتيجة انقطاع أحد المصادر أو ارتفاع أسعاره
- 4- تحديد الوسائل والطرق المختلفة لتأمين وصول الطاقة إلى المستهلكين الكبار أو الصغار على حد سواء
- 5- توفير احتياطات استراتيجية لحالات الطوارئ
- 6- وضع السياسات اللازمة لتوفير الطاقة وزيادة الفعالية باستغلالها
- 7- وضع الأسس والقوانين اللازمة لتقليل المخاطر البيئية الناجمة عن مصادر الطاقة المختلفة وطرق استهلاكها.

من النقاط السالفة يتضح لنا أن فلسطين تفتقر لمثل هذا المخطط الاستراتيجي لأسباب عديدة من أهمها عدم وجود سيطرة كاملة على الأرض ومصادرها الطبيعية، والقيود الاقتصادية التي فرضتها الاتفاقيات الموقعة، وأخيرا غياب التخطيط السليم لهذا العمل.

الاستثمار في قطاع الطاقة

قبل الحديث عن الاستثمار في قطاع الطاقة يجب أن نتطرق إلى عناصر هذا القطاع الأساسية الثلاث وهي
1. قطاع الإنتاج: والذي يشمل التنقيب عن مصادر الطاقة التقليدية كالنفط والغاز والفحم واليورانيوم و استخلاصه من الأرض بطرق مختلفة.

2. قطاع التحويل : وهو يشمل تحويل مصادر الطاقة المنتجة إلى أشكال جديدة قابلة للاستهلاك، وأهم عمليتين في هذا المجال هو توليد الكهرباء من الغاز أو النفط أو الفحم، وتكرير النفط إلى منتجاته المختلفة
3. قطاع التوزيع: وهو قطاع واسع يحتوي على جزأين:
 - التوزيع الرئيسي: ويشمل نقل الكهرباء من محطات التوليد الرئيسية إلى المحطات الفرعية أو كبار المستهلكين، وكذلك نقل مشتقات النفط من مصافي البترول إلى محطات الوقود المختلفة
 - التوزيع الثانوي: وهو يشمل توزيع الكهرباء إلى صغار المستهلكين في شبكات محلية داخل المدن والقرى، وكذلك توزيع المحروقات على المستهلكين المختلفين من خلال محطات بيع المحروقات.

وتختلف دول العالم في كيفية التعامل مع هذه الأجزاء الثلاث، فنجد أن معظم دول العالم الثالث تحتكر الحكومات فيها قطاعي الإنتاج والتحويل بشكل كامل وحتى قطاع التحويل بشكل جزئي، بينما نجد أن العديد من الدول الرأسمالية قد سمحت للقطاع الخاص للاستثمار في القطاعات الثلاث، وتشارك الحكومات في قطاع الإنتاج بطريقة أو بأخرى بينما يقتصر عملها في قطاعي التحويل والتوزيع على وضع القوانين والضوابط للشركات والمؤسسات العاملة في هذه القطاعات.

مجالات وفرص الاستثمار في قطاع الطاقة الفلسطيني

من العرض السابق يتضح لنا أن الدور الفلسطيني في قطاع الطاقة يكاد يكون محصوراً في مجال التوزيع الثانوي مع فرص محدودة جداً في مجالات الإنتاج والتحويل والتوزيع الرئيسي. وللأسف فإنه إذا كان غياب الاستثمار في قطاع الإنتاج مبرراً بعدم السيطرة على الأرض فإن عدم الاستثمار في مجالي التحويل والتوزيع الرئيسي غير مبرر على الإطلاق. وحرمان الاقتصاد الفلسطيني من الاستثمار في قطاعي التحويل والتوزيع أفقده الميزات التالية:

- 1- فقدان ملايين الدولارات من الأموال التي تربحها شركات التحويل كمصافي البترول ومحطات الكهرباء وشركات نقل المحروقات وغيرها.
- 2- خسارة الدولة لملايين الدولارات من الأموال التي توضع كضرائب على هذه القطاعات
- 3- خسارة الآلاف من فرص العمل للمهندسين والفنيين والإداريين والسائقين والعمال الذين يعملون في هذا المجال.
- 4- القيود المفروضة على الاقتصاد من حيث توفير المصادر بأشكالها المختلفة في شتى أنحاء الوطن، مما يحرم المستهلك من حقه في اختيار أشكال الطاقة الأنسب لعمله.

إن أي دراسة للمشاريع التي رعتها الدول المانحة للسلطة الفلسطينية يتضح أن جميع هذه المشاريع قد ركزت على تطوير قطاع التوزيع الثانوي، ومشاريع التعاون الإقليمي في مجالات ليست ذات أهمية كبرى للشعب الفلسطيني كمشاريع تخفيف انبعاث الغازات من مصادر الطاقة في الوقت الذي يفتقر فيه الاقتصاد الفلسطيني لمثل هذه المصادر.

إن توفير فرص الاستثمار للقطاع الخاص وللمواطن العادي في هذه المجالات يعتبر ركيزة ضرورية من ركائز تطور الاقتصاد المحلي، ويعطي الدولة والشعب الميزات التالية:

- 1- التحرر من القيود الخارجية وتحكم الدول المانحة في أولويات الاقتصاد الوطني
- 2- توفير فرص استثمار كبيرة وناجحة للمواطن
- 3- إقامة البنية التحتية للدولة المستقلة

مجالات الاستثمار في قطاع الطاقة

- 1- في مجال مصادر الطاقة. ضرورة البحث والتنقيب عن المصادر الطبيعية المتوفرة في الأراضي الفلسطينية المحررة. حيث أنه تبين وجود حقل للغاز قرب شواطئ غزة وهو مبشر لوجود مصادر أخرى. أما بالصفة الغربية فإنه من المعروف أن هنالك احتياطاً لا بأس به من الزيت الصخري في الأغوار الجنوبية. ومن الناحية الاقتصادية لا يمكن الاستثمار في هذا النوع من الطاقة إلا إذا كانت تكلفة برميل النفط فوق 40 دولار. ومع هذا الارتفاع الملحوظ لأسعار النفط فلا بد من إعادة التفكير في طرق استغلاله وعدم سيطرة إسرائيل على مناطق توفره.

- 2- في مجالات التحويل. يجب التفكير جدياً بإقامة مصفاة للبتترول في غزة وحتى في شرق الضفة الغربية. ومشروع المصفاة يمكن أن يتم بمشاركة الدولة من خلال صندوق الاستثمار الفلسطيني والقطاع الخاص من خلال بيع أسهم للمواطنين. وهذا المشروع يمكن أن يكون واحداً من أهم المشاريع ذات الربح المضمون للدولة والمواطن، ناهيك عما يوفره من أموال كانت تذهب إلى الشركات الإسرائيلية، وفرص العمل الكبيرة التي سيوفرها لأبناء فلسطين. ويمكن أن يتم نقل النفط من خلال ناقلات برية من مصر أو السعودية أو العراق، أو من خلال أنابيب قصيرة لضخ النفط عبر الحدود، أو من خلال إحدى الخطوط الكبرى التي تعبر المنطقة.
- 3- إنشاء شركة محلية لنقل المحروقات. إما لنقل الخام إلى المصفاة المقترحة أو لتوزيع المشتقات من مصادرها إلى المستهلكين.
- 4- تطوير مشاريع توليد وتوزيع الكهرباء. يجب العمل بشكل دؤوب على إقامة مشروع توليد الكهرباء لكافة أنحاء الوطن بما في ذلك إقامة الشبكة الرئيسية لنقل الكهرباء.
- 5- مشاريع صغيرة في مجالات مختلفة منها
 - تطوير استغلال الطاقة الشمسية خاصة في المجالات الحرارية الناجحة في توفير الماء الساخن للصناعة، تدفئة وتكييف المباني وغيرها.
 - مشاريع إقامة مصانع للمواد الخاصة اللازمة لتوفير الطاقة، كمصانع الصوف الصخري أو الزجاجي، ومصانع البوليستيرين والبوليوريثين خاصة بعد اعتماد الكود الخاص بتوفير الطاقة بالمباني.

خلاصة

مما سبق يتضح أن حجم الاستثمار الحالي في قطاع الطاقة الفلسطيني ما يزال محدوداً جداً. والفرص المتاحة فيه كبيرة جداً، ولكن لا يمكن أن تتم دون وضع مخطط استراتيجي طويل الأمد، يضمن الأمن والفائدة للمستثمر في هذا القطاع وللمستهلك على حد سواء. كما أن الاستثمار يجب أن يتم بالقوى الذاتية وبمساهمة المواطن بعيداً عن ضغوط الدول المانحة وأولوياتها في زيادة الاعتماد عليها من جهة وعلى الجانب الإسرائيلي من جهة أخرى تحت عنوان التعاون الإقليمي أو الثنائي.